

انتهاكات وخروقات في تغطية الإعلام الفلسطيني لقضايا ذوي الإعاقة

الحقوق بعيدا عن أنها تنموية سياسية بامتياز. وتعتمد وسائل الإعلام كافة على تغطية إخبارية فقط. ويوجد خلل في منظومة القوانين التي تنظم العمل الإعلامي، إذ إن كافة القوانين الموجودة وأبرزها قانون المطبوعات والنشر لا تذكر ولا تنطرق إلى قضايا الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم، كما أنها لا تعاقب من يرتكب أخطاء مهنية بحقهم خصوصا بعد قيام بعض وسائل الإعلام بالاستغلال السلبي والمسيء لقضايا الإعاقة مثل استخدامهم في برامج فكاهية.

وقالت مسؤولة العلاقات العامة والإعلام في وزارة الإعلام الفلسطينية نداء يونس، إن هناك بعض الخروقات تتعلق بالمصطلحات إضافة إلى التعامل السلبي والنمطي تتعلق بفئة ذوي الإحتياجات الخاصة.

وأضافت أن "أغلب القوانين الإعلامية المعمول بها هي قوانين قديمة، ونحن نعمل على صياغة قانون جديد للنشر والمطبوعات ويمكن طرح قضية ذوي الإعاقة في النصوص القانونية الجديدة". وأشارت ناشطون إلى تصورات وإجراءات يمكن تبنيها واتخاذها من أجل إيجاد حلول وتجاوز الأخطاء التي وقع فيها الإعلام الفلسطيني في القطاع العام والخاص من خلال العمل بشراكة بين مختلف الجهات لتطوير القوانين التي تتعلق بالإعلام في نصوصها، إلى جانب البدء بمبادرات وخطوات عملية من قبل نقابة الصحفيين الفلسطينيين ووزارة الإعلام بالتعاون مع مختلف القطاعات في الإعلام الفلسطيني.

وقوع حدث معين والتعامل معه كسبقي صحافي وليس قضية لها طابع وطني وحقوقى واجتماعي واقتصادي. وأضافت ابوسرور أن الكثير من وسائل الإعلام تغطي قضايا ذوي الإعاقة بشكل مبتذل غير سليم وأحيانا مهين. وأشارت إلى أن ناشطين توجهوا إلى مقدمي هذا البرامج للاعتراض على هذا التناول فكان الجواب "إذا لم نغط بهذه الطريقة لا نستطيع مساعدة هؤلاء الأشخاص".



شذى أبوسرور
كثير من وسائل الإعلام تغطي قضايا ذوي الإعاقة بشكل مبتذل

وتضمن التقرير بعض النماذج والأخطاء التي وقعت فيها بعض وسائل الإعلام الفلسطينية ومنها عدم قدرة وسائل الإعلام على متابعة حقوق ذوي الإعاقة وعدم حريتها في توجيه الانتقادات وتبني القضية كقضية حقوقية، إلى جانب وجود تقصير وضعف على المستوى الكمي والنوعي في البرامج الإعلامية سواء في القطاع العام أو الخاص. وبين وجود نقاعس كبير في الاهتمام والمتابعة الحقيقية لما ينشر عبر وسائل الإعلام إلى جانب اعتماد مبدأ الموسمية في نشر أخبار وقضايا الإعاقة دون اعتماد سياسة المنظور الحقوقي في التغطية الإعلامية الدائمة وتعامل الإعلام مع قضايا الإعاقة كحالات اجتماعية بدل أن يتم اعتماد مبادئ

رام الله - أظهر تقرير صحافي وجود تقصير وإهمال وإساءة من قبل وسائل الإعلام الفلسطينية الرسمية والخاصة تجاه قضايا وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الفلسطيني.

وأشار التقرير الذي أنتجه برنامج التأهيل المجتمعي في جمعية "بيت لحم العربية للتأهيل" ونفذته شبكة فلسطين الإخبارية "بي.إن.إن" إلى وقوع الإعلام الفلسطيني بأخطاء فادحة وإساءات للأشخاص ذوي الإعاقة سواء بصد أو دون قصد.

وتناول جملة من الإساءات من خلال برامج إعلامية فكاهية أو إغائية حيث تمثلت هذه الخروقات في طبيعة التناول الإعلامي لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة إلى جانب وقوعه بأخطاء لغوية تؤثر سلبا على هذه القضايا، حيث يتم اعتماد كلمات ومصطلحات تسيء للأشخاص ذوي الإعاقة بدل أن ترفع من وعي المجتمع اتجاه قضاياهم من خلال الإعلام. كما حدث في برنامج كاميرا خفية بثه تلفزيون فلسطين الرسمي في رمضان العام الماضي، تضمن سخرية من أصحاب الإعاقة، ووجه بموجة نقد واسعة، واعتبره كثيرون انتهاكا وخرقا فاضحا لذوي الإعاقة وكرامتهم وإنسانيتهم إضافة إلى انتهاك مبادئ العمل الإعلامي. وتحدث ناشطون عن أبرز الإخالات التي تقوم بها وسائل الإعلام الفلسطينية في هذا المجال، فقالت الناشطة شذى أبوسرور إن من أهم المخاذ والتغرات التي تقع فيها وسائل الإعلام خلال معالجتها أو تغطيتها لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة هي الموسمية وتناولها فقط عند

الإعلام الإسباني يتبنى التصعيد في تغطية التوتر مع المغرب

الصحافيون المغاربة يعدون مبادرة لمواجهة الحملة ضد بلادهم



صحف توجه الرأي العام

ولعبها على هذا التوتر ما هو إلا هدف مكشوف للضغط على المغرب للقبول بتصرفات مدريد وأن يبقى حارسا وفي حدودها الجنوبية.

وتابعوا بأن هجوم الصحافة الإسبانية على المملكة المغربية في نفس الوقت واستغلالها لنفس الموضوع يؤكد بأن مدريد لا تتعامل مع الأزمة الحالية بشرية كبيرة.

وحاولت "الموندو" الإسبانية أن تلعب هذه المرة على وتر وجود حرب فعلا بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية على طول امتداد الجدار العازل وأن المغرب وبالرغم من انخفاض شدتها حاليا إلا أنه يلتزم الصمت.

بدوره، كتب موقع "كونتراين فورمسيون" الإسباني مقالا عنونه "جزء الحرب رقم 200، حرب الصحراء الغربية، وجاء في مضمونه بأن الحرب بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو تدخل في شهرها السابع دون وجود أي هدنة بين الرباط والبوليساريو، مضيفا بأن جيش البوليساريو أصدر بيانه رقم 200 والذي قال فيه بأن جنوده يقصفون ليل نهار العديد من المواقع العسكرية المغربية.

وقال الأستاذ الجامعي والإعلامي المغربي سعيد الخمسي، "لاحظنا في المرحلة أولى غياب وكالة الأنباء الإسبانية الرسمية عن تغطية الحدث وفي المرحلة الثانية تواطت وسائل الإعلام الإسبانية بكافة أشكالها على تغطية جانب واحد من القصة وهو الجانب الإنساني".

وأضاف الخمسي "في المرحلة الثالثة وهي الأخطر انخرطت وسائل الإعلام الإسبانية بحملة شرسة لتشويه صورة المغرب من جهة، وفي تزوير الوقائع والحقائق من خلال تحويل سؤال المرحلة وهو قضية زعيم الانفصاليين المتابع قانونيا وقضائيا بهوية مزورة إلى قضايا هامشية".

وأشار الإعلامي إلى أن "الإعلام الإسباني وبشكل مستمر اشتغل على تحريك الوجدان الإسباني والأوروبي من خلال الضرب والعزف على وتر الهجرة غير النظامية الأمر الذي تعدى إلى تأسيس مدرسة إسبانية في الهجوم على الآخرين وتشجيت الرأي العام وتغيير الحقائق وتغيير المعادلات".

ويرى العديد من المحللين بأن الأزمة الدبلوماسية الحالية بين الرباط ومدريد وجدتها الصحافة الإسبانية المعادية للمغرب أرضا خصبة لمهاجمة الرباط.

وأضاف هؤلاء المحللون بأن حديث وسائل الإعلام اليوم عن وجود حرب بالصحراء بين المغرب والبوليساريو

برز انحياز الإعلام الإسباني التام للرواية الحكومية الرسمية في التوتر مع المغرب وأخضا في تغطيته أحادية الجانب للأحداث، ثم تجاوز حدود هذا الانحياز بشن حملات تشويه لصورة المغرب والإساءة إلى رموزه.

الرباط - أعرب عبدالله البقالي رئيس النقابة الوطنية للصحافة المغربية أن النقابة بصدد إعداد "مبادرة لمواجهة الإعلام الإسباني"، بعد هجمات لوسائل الإعلام الإسبانية تحمل إساءة وتطاولا ضد رموز المغرب.

وقال البقالي خلال مؤتمر صحافي لعرض التقرير السنوي عن حالة الإعلام في المغرب، "بهنا أن نسجل تواطؤ وسائل الإعلام الإسبانية التي تتبجح بالمهنية وقدمت أوصافا قذحة لرئيس دولة".

وتشن وسائل الإعلام الإسبانية هجوما غير مسبوق على المغرب بسبب موجة الهجرة الجماعية من المغرب نحو مدينة سبتة، ووصل هذا الهجوم ذروته حين وصف التلفزيون الرسمي، العاهل المغربي الملك محمد السادس بأوصاف غير لائقة وخارجة عن المهنية.

وقالت وسائل إعلام مغربية أن مقدم برنامج "الأشياء بالواضح" (Las cosas claras) الصحافي خيسوس سينتورا، فتح المجال واسعاً لضيقه للإساءة للعاهل المغربي وكان الأمر يتعلق بقناة يوتيوب تابعة للأحزاب اليمينية المتطرفة وليس بالتلفزيون الرسمي للبلاد.

كما حاول البرنامج، وهو من أهم البرامج السياسية الإخبارية في القناة، أن يقحم المغرب في فضيحة تلقي الملك الإسباني الأسبق خوان كارلوس رشواي، دون أي دليل أو إثبات.

وأضافت أن إسبانيا اختارت لهجة التصعيد عبر وسائل الإعلام بعد رفضها تقديم أي تفسيرات مقنعة للمغرب حول استقبالها لخدمة زعيم جبهة البوليساريو، إبراهيم غالي، للعلاج في أحد مستشفيات مدينة لوغرونو، بشكل سري ويجواز سفر يحمل هوية مزورة.

واعتبر محللون أن اعتراض المغرب المشروع على هذه الاستضافة، لا يبرر كل هذه الهجمات من قبل وسائل الإعلام الإسبانية التي انتهزت الفرصة لفتح ملفات لا تخدم سوى التصعيد بين البلدين، دون حتى التأكد من صحتها في خرق واضح للمهنية ومعايير العمل الصحافي.

وقامت قنوات تلفزيونية إسبانية كبرى في الأيام الأولى للأزمة بثت صور حولها الكثير من الشك والريبة، وقدمتها دون أي تدقيق باعتبارها مساندة للرواية الإسبانية، ورفضت القنوات الإسبانية بث أي معلومة قد تشكك في صدقية هذه الصور.

وهاجمت معظم الصحف الإسبانية الرباط، وكتبت صحيفة "الموندو" الواسعة الانتشار مقالا تحت عنوان "الخرقة الخفية التي تمزج الصحراء الغربية" وجاء في مضمون المقال بأن

توافق نيابي على قانون الإعلام اللبناني الجديد بانتظار إقراره

ضد الصحافيين على مواقع التواصل، في محاولات للضغط عليهم كي لا يعبروا عن رأيهم. ولفتت إلى أن تهريب الصحافيين قد يكون هدفا للحد من قيامهم بدورهم في نقل الحقائق في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة.

التضييق على الصحافيين
ازداد مؤخرا ووصل إلى حد
استدعائهم من المحاكم
العسكرية واستخبارات
الجيش

وقالت مؤسسة "مهارات" للحريات الصحافية في لبنان في تقرير لها مطلع العام الحالي، إن لبنان لم يسجل أي تقدم مُحرز بموضوع ضمان حرية الرأي والتعبير في إطار تنفيذ التوصيات التي قبل بها في السدورة الأولى للمراجعة الدورية الشاملة لعام 2010.

ويحدّد قانون العقوبات اللبناني من خلال نصوص التشهير والقذف والذم من حرية الانتقاد ويجرم الصحافي أو الناشط أو المواطن الذي يثير أي مسألة عامة تتعلق بأداء المسؤولين والموظفين العامين في الدولة لم يستطع إثبات صحتها.

للوصول إلى مهنة تضمن لهم الضمانات الاجتماعية.

وقالت النقابة في بيان سابق إن "الصحافيين والإعلاميين في لبنان مطالبون بالنضال من أجل إقرار قانون مؤدّد للإعلام، وتنظيم المهنة وفق أسس عصريّة وحديثة والحصول على الضمانات الاجتماعية التي تجعلهم يطمئنون إلى مستقبلهم، بالإضافة إلى وجوب توفير الدعم المادي والإغفاءات الضريبية والرسوم المتنوعة، لكي يتمكن هذا القطاع الحيوي من أداء دوره ورسالته اللذين تميّز بهما لبنان".

وينتظر الصحافيون في لبنان من القانون الجديد تعزيز الحريات الإعلامية وحمايتهم من الانتهاكات المتعددة وإنهاء استدعائهم من قبل المحكمة العسكرية في قضايا النشر والعمل الصحافي.

وشكّت السبي مفرج، عضو تجمع "نقابة الصحافيين الجديدة" (مستقلة)، من أن التضييق على الصحافيين ازداد مؤخرا ووصل إلى حد استدعائهم من المحاكم العسكرية واستخبارات الجيش. وفي 15 يناير الماضي، طوقت دورية للجيش اللبناني مبنى محطة "الجديد" الخاصة بالعاصمة بيروت، بهدف توقيف أحد صحافيينها، على خلفية مقال له حول التحقيقات في ملف انفجار مرفأ بيروت. ولفتت مفرج، إلى هجمات الجيش الإلكترونيّة (التابعة لأحزاب السلطة)

بيروت - أعلنت وزيرة الإعلام اللبنانية منال عبد الصمد عن توافق نيابي حول قانون الإعلام الجديد اللبناني، على معايير مؤخّدة يجب أن يتضمنها قانون الإعلام ولإسما حرية الرأي والتعبير، بعد أكثر من عقد من إخضاعه للتعدّيات والمناقشة والتحكيم.

وأوضحت عبد الصمد بعد الجلسة أنه تم الاتفاق على ضرورة وجود قانون شامل وموحد للإعلام، واحترام المواثيق الدولية ولإسما حرية الرأي والتعبير، على أن تكون الحرية مسؤولة.

كما تم الاتفاق على قانون منفصل للمؤسسة الوطنية للإعلام التي اقترحتها وزارة الإعلام، والتي ستكون عبارة عن منصة رقمية مدججة لمؤسسات الإعلام العام تتواءم مع النموذج العصري الجديد.

وذكرت مصادر مطلعة أن قانون الإعلام بات على مسافة قريبة من إقراره في الهيئة العامة، بعد نيل الثقة من قبل لجنة الإدارة والعدل النيابية.

وقال رئيس اللجنة النائب جورج عدوان بعد الجلسة "الجزء الأول من الجلسة تم تخصيصه للبحث في قانون الإعلام، حاولنا بقدر استطاعتنا أن نضع في هذا القانون كل الملاحظات التي تجعل منه قانوناً إعلامياً حديثاً يشمل كل جوانب المهنة".

وتطالب نقابة المحررين والعديد من الصحافيين بإقرار قانون موحد يجمعهم،



تعديل القانون يمنح الإعلام حرية أكبر